

الفروع وتصحيح الفروع

وان كانت الغارة ففي تعلقه بدمتها او رقبتها وجهان (م 10) .

ونقل ابن الحكم لا يرجع عليها لأنه لم يغيره أحد .

ولا مهر في الأصح لمكاتبة غارة لعدم الفائدة وولدها مكاتب فيغرم أبوه قيمته لها على

+ + + + + + + + + + + يغرم الأصح والمعتق بعضها يجب لها البعض فيسقط وولدها

++++ المذهب الرجوع عليه بالمهر اختاره الخرقية وغيره وقدمه في المغني والمستوعب

والشرح وشرح ابن رزین والزركشي وقال اختاره القاضي وابو محمد وغيرهما .

(والرواية الثانية) لا يرجع به اختاره ابو بكر قال القاضي والأظهر أنه لا يرجع لأن أحمد

قال كنت أذهب الى حديث علي ثم هبته كأني أميل الى حديث عمر فحديث علي فيه الرجوع

بالمهر وحديث عمر بعده .

تنبيهان .

(الأول) الروايتان اللتان في المسألة الثانية ليستا هما اللتين في المسألة الأولى

فحينئذ في قوله الروايتان نظر لأن الأوليين هما اللتان في النكاح الفاسد واللتان في

المسألة الثانية هما مستقلتان وهما كالروايتين اللتين في العيوب في النكاح والمصنف قد

صح الرجوع وإِعلم .

٥ الثاني) قوله وان شرطها حرة فبانت أمة فإن لم تبح له فباطل كعلمه وعند أبي بكر يصح

فله الخيار انتهى النقل هنا عن ابي بكر بالصحة فيه نظر واضح وكيف يصح نكاح من لا تباح

له وإنما المحكي عن أبي بكر فيما إذا شرطها كتابية فبانت مسلمة فالظاهر أن هنا نقصا أو

حصل سهو و ا ا علم .

(مسألة 10) قوله وان كانت هي الغارة ففي تعلقه بدمتها أو رقبته وجهان انتهى قال في

المغني والشرح يخرج فيها وجهان بناء على دين العبد بغير اذن سيده هل يتعلق برقبته او

بذمتہ وکذا قال ابن رزین والزرکشی .

إذا علمت ذلك فالصحيح من المذهب أنه يتعلق برقبته يفيديه سيده أو يسلمه وقدمه المصنف

وغيره في أحكام الرقيق آخر الحجر وقال القاضي قياس قول الخرقى أنه يتعلق بدمتها لأنه

قال في الأمة اذا خالعت زوجها بغير اذن سيدها يتبعها به اذا عتقت كذا هنا وقال في

البلغة وان كانت الأمة هي الغارة تعلقت العهدة بذمتها أو برقيتها